وقفة

■ عالية طالب

فائزون وخاسرون

قبل أن تبدأ الانتخابات أشبعنا سياسيو العراق تهديدا وتخويفا وترويعا وويلا وثبورا فيما لو انتخبنا غيرهم، وارتفعت الأصابع اللدنة البراقة التي تشي بأنهم ناضلوا جيدا في الغرف المضاءة بالعطور والوهج ومؤتمرات عراق ما قبل صدام وإرجاء التفكير بما بعد صدام حتى يقرر الله أمرا كان مفعولا، حتى إذا تحقق الحلم وانزاح ذلك النظام بكل جبروته، تسارع الجميع إلى تقليده والتشبه به واستذكار حركاته وسكناته وخطاباته ونبرته وثورته وتهديده وسطوته، ترقبا إلى يوم تحين الساعة وتختم "فليخسا الخاسئون" إطلالتهم في الفضائيات البراقة بأموال لا يعرف مصدرها إلا الله والراسخون في الارتباطات الإقليمية.

واليوم دخلت التهديدات والوعيد والثبور والنشور الجديد مرحلة أكثر حداثة مما سبق، الأغلب الأعم يصرخ ويتوعد بإجراءات لم يسبق تصورها ولا التفكير فيها، والأغلب الأعم يعمق تهديدنا بأننا سنرى ما لم يخطر لنا على بال، أنبقي الحال على ما هو عليه دون تدخل كل الحزمة التي ساهمت في تمويل الصراعات السياسية مرة أخرى من مجمل دول الجوار والأمم المتحدة والكونغرس والسفير الأميركي والخليجي والزمبابوي وربما سفير جزر القمر أيضا فيما لو فكرت بفتح سفارتها؟.

سفراء ومنظمات وجمعيات ورؤساء وكتل وأحزاب وفضائيات وإعلام و و و، الكل مجمع على التفرغ لشأن العراق إلا سياسيي العراق فهم منشغلون بالتفرغ لكعكة العراق ومدى حصتهم في القضمة الأكبر دون التفكير بالتلاحم الوطني العراقي والتنازل الحقيقي لصالح أحداث هذا التلاحم الذي يرقبه كل الشعب العراقي بعين الأمل المنشود من داخل العراق إلى المنافي البعيدة إلى السجون والى المرضى وحتى من لم يصوتوا من شبابنا وأطفالنا يسألون هل كنتم على خطأ حين ذهبتم لتحققوا نصرة العراق بحكومة وطنية لا تسأل عن المناصب بقدر ما تسأل ما هو مستقبل أجيال العراق وثرواته وبنائه ولحمته ومبادئه الرصينة، التي بدأت ملامح الصراع القديم – الجديد تعاود أنشطتها بين التصريحات النارية والاتهامات المتبادلة التي يتنابز بها سياسيو العراق وهم يصفون بعضهم بالجهل السياسي والقيادي والتنظيمي !! ترى إن كانوا هم من يصرحون بعلانية جهلهم فلماذا نقبل إذن بهم ونترك مستقبلنا في يد من لا يعي الأمر جيدا؟

شبابنا ممن لم يحق لهم التصويت نضجوا بأكبر مما تفعله بعض القوائم الآن وهي تتوعد الأيام القادمة بعودة الاضطراب والقلق والتخوف والاستلاب والرعب القاتل، شبابنا نضجوا أيها السياسيون فاحتكموا إليهم لتروا خشونة أصابعهم التي يحفرون فيها حجر العراق ليشيدوا مستقبله بعراق ما بعد الفتنة والضلالة وكل ضلالة إلى النار.

جلسة استثنائية للبرلمان اليوم.. والكردستاني: ستكون تشاورية

□ بغداد / المدى

يعقد البرلمان اليوم جلسته الاستثنائية بناءً على دعوة وجهها رئيسه أسامة النجيفي استندت إلى طلب للتيار الصدري، يأتي ذلك في وقت رجح ائتلاف الكتل الكردستانية أن تكون الجلسة تشاورية لعدم اكتمال النصاب القانوني.

وقال النائب الصدري جواد الحسناوي في تصريحات صحفية إن "جلسة اليوم الاستثنائية ستطرح مناقشة الانسحاب الأميركي وقضية الحصانة والوضع الأمني وجاهزية القوات الأمنية، وكذلك مناقشة موضوع الموازنة، فالحكومة تقول إن هناك موازنة انفجارية، ورئيس الوزراء يصرح بأن الواردات لا تكفي، ما يتطلب الوقوف على هذا التضارب في التصريحات". فضلا عن مطالب زعيم التيار الصدري.

وأضاف: "أن كتلة الأحرار قد أقرت مسألة الانسحاب من التحالف الوطني خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد خلال الأيام الماضية وهي جادة في الانسحاب من التحالف وليس من الحكومة إن لم تنفذ مطالبها".

وكانت مصادر مقربة من رئيس البرلمان قد أكدت لـ"المدى" في وقت سابق عدم إمكانية تحقق النصاب لأن اغلب الكتل السياسية ترى عدم الحاجة إلى الجلسة التي طلبها التيار الصدري.

غير ان النائب الصدري حاكم الزاملي، اعترف أمس، بصعوبة اكتمال النصاب في جلسة اليوم الاستثنائية.

وأعرب الزاملي عن "أمله باكتمال النصاب القانوني للجلسة الاستثنائية التي طالب التيار الصدري بعقدها"، لافتا الى ان "كتلته قامت باتصالات مع عدد كبير من البرلمانيين الموجودين داخل العراق لحثهم على حضور الجلسة"، واصفا في الوقت ذاته "اكتمال النصاب القانوني بالأمر الصعب".

وأضاف أن "اكتمال النصاب القانوني لجلسة الغد الاستثنائية أمر صعب بسبب سفر عدد كبير من البرلمانيين خارج العراق إلا ان عددا كبيرا من أعضاء الكتل النيابية وعدوا بالحضور، ونأمل أن يصل العدد إلى القريب من النصاب المطلوب لغرض مناقشة أمور وقضايا مهمة وتُستكمل مناقشاتها في جلسات واجتماعات أخرى".

قاعة البرلمان (أرشيف)

الى ذلك، أكدت نائبة عن التحالف الكردستاني أن الجلسة الطارئة للبرلمان المقرر عقدها اليوم ستكون تداولية، واستبعدت النائبة عقدها لسفر الكثير من أعضاء مجلس النواب إلى الخارج.

وقالت النائبة نجيبة نجيب في تصريحات صحفية أمس إن "الجلسة الطارئة للبرلمان والتي دعا إليها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بناء على طلب قدمه أكثر من خمسين نائبا ستقتصر على بيان مواقف الكتل من بعض القضايا كالانسحاب الأميركي وغيرها من القضايا والملفات كما ستكون تداولية أكثر مما تكون لتشريع وإقرار القوانين".

وأضافت إن "من المستبعد أصلا أن تعقد الجلسة أو يتحقق فيها النصاب القانوني وذلك بسبب سفر كثير من أعضاء مجلس النواب للخارج سواء لتأدية فريضة الحج أو لزيارة عوائلهم أو ما شابه".

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد دعا إلى عقد جلسة طارئة لمجلس النواب يوم غد، الثالث من الشهر الحالي، استجابة لطلب موقع من (٦٠) نائبا وأن جدول أعمال الجلسة سيتضمن فقط مناقشة الموازنة المالية والانسحاب الأميركي فقط.

مجلس النواب يبحث قضية بيع مناصب مدراء المدارس

بغداد / المدى

تضيّف لجنة التربية النيابية بعد العيد وزير التربية وعددا من مدراء دوائر الوزارة لمناقشة ما يعرف بـ"شراء مناصب مدراء المدارس". ونقلت وكالة كل العراق عن عادل شرشاب رئيس اللجنة النيابية قوله "انه بعد استحصال الموافقة من هيئة رئاسة مجلس النواب ستضيّف اللجنة وزير التربية محمد تميم ومدراء دوائر التربية في المحافظات وغيرهم من المعنيين بالقطاع التربوي لمناقشة ما طرح حول قضية تعيين مدراء المدارس وإقالة آخرين مقابل مبالغ مالية في عدد من المحافظات".

وأضاف "أننا على الرغم من استبعادنا وجود مثل هذا الأمر لكون منصب مدير المدرسة ليس مغريا لكننا سنتابع الأمر لأنه في حال صحته فالموضوع يتعلق بالتأكيد بالفساد الإداري والمالي".

وأشار شرشاب إلى أن "لجنة التربية النيابية استكملت جميع القوانين التي بعهدتها بالنسبة للسنة التشريعية الأولى من البرلمان وقد أنجزتها بنسبة ١٠٠٪ ولعل من أبرز تلك القوانين المنجزة قانون وزارة التربية وقانون محو الأمية وقد حصلت اللجنة على كتابي شكر وتقدير من رئاستي البرلمان والجمهورية على مجهودها هذا".

وبيّن أن "اللجنة ستركز في عملها بالفترة المقبلة بعد استئناف مجلس النواب أعماله على دورها الرقابي وستقدم تقريرا عن مجمل نشاطاتها الماضية".

يشار إلى أن لجنة النزاهة النيابية كشفت ورود معلومات عن تقاضي مديري المديريات العامة للتربية في بعض المحافظات مبالغ مالية مقابل تعيين مدراء جدد للمدارس في تلك المحافظات.

وقال عضو اللجنة عثمان الجحيشي في تصريح سابق إن "لجنة النزاهة وردت إليها معلومات تشير إلى تقاضي مدراء المديريات العامة للتربية في بعض المحافظات خصوصا في النجف وكربلاء ونينوى (٢-٣) آلاف دولار مقابل إقالة مدراء مدارس وتعيين آخرين في محلهم"، مشيرا إلى أن "هذه المعلومات حصلت عليها اللجنة من خلال مدراء المدارس الذين تمت إقالتهم".

يذكر أن تقارير محلية ودولية تشير إلى ان الفساد الإداري والمالي تغلغل في الكثير من المؤسسات الحكومية ومنها المؤسسات التربوية والتعليمية الأمر الذي جعل بعض المراقبين ينذرون بخطر كبير على مستقبل التعليم في البلاد في حال بقيت الأمور على حالها ولم توضع نهاية للفساد المالي والإداري في تلك المؤسسات".

مراسيم رفع العلم في احدى المدارس (أرشيف)

الولايات المتحدة: على العراقيين التيقّن بأننا راحلون

بعض مكونات التحالف الوطني رمز للقلق.. وواشنطن تركت بلداً فشل في حل خلافاته

أثبتت استطلاعات الرأي أن الكثير من الأميركيين يعتبرون اجتياح العراق عام ٢٠٠٣ كان خطأ كبيرا، حيث كانت نسبة الضحايا من كلا الجانبين عالية جدا، كما كان العبء المالي كبيرا على دافعي الضرائب الاميركان، بالإضافة إلى ان الإضرار بالموقف الأميركي في العالم قد يستغرق سنوات طويلة لمعالجته.

□ عن: نيويورك تايمز

جندي اميركي في وضع قتالي (أرشيف)

امتناع بغداد عن إبقاء قوة عسكرية صغيرة يبقي الباب مشرعا أمام صراعات جديدة

سيحكم التاريخ على الوسائل التي أنهت بها أميركا حربها، من بينها الثمن المراد دفعه من اجل الانسحاب، من حيث عواقب توجيه العراق إلى تسوية سياسية بعد صدام حسين. في أسوأ الحالات، ومع تحذير كبار المسؤولين العراقيين والاميركان فيما يخص مجرى المفاوضات التي سبقت إعلان اوباما، فان عدم إبقاء قوة صغيرة سيفتح الطريق أمام انقسام جديد في العراق الهش وفي المركز السياسي المتسم بالعناد. في ذلك الطريق المظلم، يكمن احتمال العنف. كما أن انتهاء المهمة القتالية في العراق سيفتح الفصل الجديد الخطير في العلاقة العراقية-الأميركية بعد الاجتياح.

هل من المحتمل العودة إلى الاحتقان الطائفي الذي جرى بين ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧ ؟ وهل من المحتمل حصول انقلاب عسكري في بغداد وظهور رجل قوي جديد؟ الجواب على كلا السؤالين هو نعم، برغم أن الاعتقاد السائد في الأوساط الأميركية هو عدم وجود مثل هذا الاحتمال. يصرّ المتفائلون في البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية وشاغلو المناصب في حكومة المالكي، بان المؤسسات العراقية الجديدة بضمنها القوات المسلحة والبرلمان قد تجذرت الآن وان مشروع اغلب العراقيين اليوم هو عدم السماح بعودة الفوضى.

على أية حال لم يتمكن رئيس الوزراء نوري المالكي من تحشيد الدعم السياسي الذي يحتاجه، خاصة من التيار الصدري، من اجل إعطاء البنتاغون الضمانات التي يريدها بخصوص حصانة الجنود من المحاكم العراقية وهو شرط يشكل جزءا مهما في كل انتشار للقوات الأميركية في الخارج مثل ألمانيا التي تستقر فيها القوات الأميركية بشكل مستمر منذ عام ١٩٤٥. أولئك الذين يعيقون منح الحصانة يعرفون جيدا ما يفعلون من خلال اعتراضهم على استمرار الوجود العسكري الأميركي. فبعض مكونات التحالف الوطني ترى إعلان اوباما الخاص بسحب القوات نصرا عظيما له وإزالة للعقبات أمام طموحاته السياسية. إلا ان هذه المكونات تعد رمزا لقلق أوسع، فحقيقة العراق الجديد هي أن أميركا ستترك وراءها بلدا فشل في حل أي من التصدعات العميقة الخفية، وعلى مدى عقد منذ أن بدأت أميركا ببناء مجتمع مدني لم ينجز إلا القليل من الوعود الخاصة باستمرار العصر الأميركي: فليس هناك مستوى من الثقة بين الطائفيين المتنافسين والمجموعات السياسية والإقليمية، وليس هناك رغبة حقيقية في المصالحة وفي تقاسم السلطة وفي النزاعات في الكويت المجاورة بعد مغادرة آخر القوات الرئيسية. وحتى مع العدد الذي تمت مناقشته في الأشهر الأخيرة – ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ مقاتل، فان مستويات القوة وقدراتها القتالية المحدودة قد لا تكون كافية لردع الفوضى السياسية المتطرفة. ومن اجل تحقيق ذلك، فان الأمر يتطلب قوة أميركية اكبر تصل إلى ٥٠ الف مقاتل وهو ما كان قيد النقاش منذ أن قرر اوباما الحادي والثلاثين من كانون الأول كموعد نهائي للانسحاب. كان ذلك خيارا حصل على التأييد من قبل ساسة العراق بضمنهم بعض المقربين للمالكي والذين صاروا في مقدمة المطالبين بانهاء الاحتلال الاميركي. في العام الماضي وبعد الضغوط التي فرضتها مواجهة المستقبل بدون وجود القوات الأميركية، ازداد عدد العراقيين في المؤسسات الجديدة ممن يقولون أن الوقت مبكر لخروج الاميركان، ومن بين أقوى الأصوات في هذا المجال بابكر زيباري، رئيس اركان الجيش العراقي، والذي قال إن الجيش لن يكون مستعدا لضمان أمن البلاد وحده حتى عام ٢٠٢٠.

حول الأقاليم وحول تقسيم الثروة النفطية، كما ليس هناك التزام بنسيان الانتقام والثأر لأمراض الماضي سواء الفعلية منها أو الخيالية. هذا فشل عراقي وليس أميركيا. ومن المحتمل أن يتوصل العراقيون عبر السنين إلى توازن أفضل مما هي الحال اليوم مع الاحتلال.

كل من رأى النهاية المخيفة والدموية لمعمر القذافي، سيتذكر إلقاء القبض المنظم والأقل بربرية على صدام حسين من قبل القوات الأميركية عام ٢٠٠٣. فلم يكن هناك إعدام خارج القانون وإنما تحقيق مطول برعاية الأميركان ضمن سلامة صدام ومحاكمته ثم إعدامه وفق الأصول القانونية.

في اعلانه، ترك اوباما مجالا لاتفاق على مفاوضات مستقبلية مع الحكومة العراقية حول ابقاء قوة اميركية معقولة لأداء مهمة التدريب في العراق أو ربما إن الانسحاب هو بمثابة راحة لأميركا وتأكيد الديمقراطية الأميركية. وعلى العراقيين أن يفهموا بأننا مغادرون، ويبدو أننا وصلنا إلى تلك النقطة إلا إذا تغير رأي السيد المالكي وزملائه في اللحظة الأخيرة. ربما يكون الوقت مبكرا لأجندتهم السياسية، وقد تشكل تلك النقطة خطرا على الأميركان الذين يراقبون من بعيد رمال العراق وهي تدفن تحت كثبانها كل الإرث الذي تركوه وبالأخص حكومة مستقرة ومؤسسات مجتمع مدني، إلا ان أميركا مع كل أخطائها –بضمنها قرار الاجتياح– سترتاح بعد أن تدرك أنها فعلت ما بوسعها، ضمن الحدود المقبولة للقدرات المالية والبشرية، من اجل فتح الطريق أمام مستقبل عراقي أفضل.

■ ترجمة: المدى

■ ٧٠٠ ضحية حصيلة تشرين الأول

أفادت مصادر أمنية، الأربعاء، بأن نحو ٧٠٠ عراقي سقطوا بين قتيل وجريح بأعمال عنف ضربت البلاد خلال شهر تشرين الأول الماضي. وقالت المصادر إن "وزارات الدفاع والداخلية والصحة أكدت مقتل ٢٥٨ عراقياً بينهم ١٦١ مدنياً و٤٢ عسكرياً و٥٥ شرطياً بأعمال عنف خلال تشرين الأول"، مبينا أن "الشهر ذاته شهد إصابة ٤٣٨ عراقياً بجروح بينهم ١٩٥ مدنياً و١٠١ عسكري و١٤٢ شرطياً".

ولفتت المصادر إلى أن "حصيلة الضحايا شهدت ارتفاعاً ملحوظاً عن شهر أيلول الذي سبقه حيث قتل ١٨٥ عراقياً بينهم ١١٠ من المدنيين و٤٢ شرطياً و٣٣ عسكرياً". وأضافت المصادر أن "٨٥ إرهابياً قتلوا فيما اعتقل ٨٦٦ آخرون خلال شهر تشرين الأول الماضي في عمليات نفذتها القوات الأمنية ضد الجماعات المسلحة في عموم المحافظات".

■ المالكي يكلف قتيبة الجبوري بالتفاوض مع صلاح الدين

كلف رئيس الوزراء نوري المالكي رئيس الكتلة العراقية البيضاء البرلمانية قتيبة الجبوري بالتباحث مع أعضاء الحكومة المحلية في محافظة صلاح الدين لحل الأزمة المترتبة على إعلانها إقليما.

ونقل بيان للكتلة تلقت عن الجبوري قوله إنه تم تكليفي بكتاب رسمي موجه من المالكي للتباحث مع أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين لغرض إنهاء الأزمة المترتبة على إعلان المحافظة إقليما في السابع والعشرين من الشهر الماضي. وأضاف الجبوري إن المهمة تهدف إلى الحفاظ على وحدة العراق ونشر مفاهيم الوحدة الوطنية والتسامح بين جميع العراقيين مع تلبية احتياجاتهم كافة.

وكان رئيس الوزراء وخلال لقائه جمعا من شيوخ محافظة صلاح الدين قد رفض إعلان المحافظة إقليما، مبينا أن مجلس الوزراء لن يوافق على طلب مجلس المحافظة بخصوص ذلك.

■ دولة القانون تهدّد العراقية باللجوء إلى القضاء

اتهم عضو دولة ائتلاف القانون والنائب عن التحالف الوطني فالح الزيادي القائمة العراقية بعرقلة عمل الحكومة عن طريق اعتراضاتها على قراراتها، مشيراً إلى أحقية الحكومة في القيام بأي إجراءات قضائية لضمان نجاح وديمومة العملية السياسية والحكومة.

وقال الزيادي في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء إن القائمة العراقية تعترض على جميع قرارات الحكومة من أجل عرقلة عملها، مشيراً إلى أن اعتراضاتها غير مبررة ومن حق الحكومة القيام بأي إجراءات قضائية لضمان نجاح وديمومة العملية السياسية والحكومة. وأضاف: إذ كان هناك ضرر على العملية السياسية والحكومة فأن أول المستهدفين هم القائمة العراقية لأنهم شركاء في العملية السياسية والحكومة، مطالباً القادة السياسيين بالشعور بالخطر الذي يريد تمزيق وحدة العراق وإفشال العملية السياسية والرجوع إلى المربع الأول "عهد اللادولة".